

الأغراض والمقاصد عند ابن القوّاس الموصلي ت 696 هـ دراسة نظرية وتطبيقية في شرحه (ألفية ابن معطي)

Ibn AlQawas AlMousli purposes and destinations 696 AH
Theoretical and practical study in his explanation of Ibn Mu'ati Minimum

الدكتور / إبراهيم حسين علي صنّبع

ihsonbo@uqu.edu.sa

جامعة أم القرى _ (المملكة العربية السعودية)

تاريخ النشر: 2020/12/21	تاريخ القبول: 2020/11/25	تاريخ الإرسال: 2020/08/06
-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الاهتمام بالجانب الوظيفي التخاطبي في الدرس النحوي التراثي، التي يريد البحث أن يعالج فيها العلاقة ما بين الجانب التركيبي بالجانب الوظيفي للغة (الأغراض والمقاصد) عند أحد النحاة المتأخرين. وقد جعلت ابن القوّاس الموصلي 696 هـ نموذجاً لهذا البحث، فقدّم جانباً نظرياً عن الأغراض والمقاصد كما جاءت عند علماء السلف ما بين نحويين وأصوليين وبلاغيين ومفسرين، فذكرت ما جاء عند أشهرهم كسيبويه، والشافعي، وابن جني، والجرجاني، والشاطبي، ثم جعلت الجانب التطبيقي في نماذج مختارة من هذه الأغراض والمقاصد لتربطها بعناصر النظرية النحوية في جانبها (النحوي) و(الوظيفي).

الكلمات المفتاحية: الأغراض - المقاصد - المخاطب - المقام - السياق

Abstract

This research aims to focus on the functional aspect of speech in the traditional grammatical lesson, in which is to address the relationship between the syntactic side and the functional aspect of the language (purposes and destinations) at one of the late grammarians. I have made Ibn AlQawas AlMousli 696 AH as a model for this research, where I addressed a theoretical side of the purposes and destinations as it was tackled by the Salafi scholars among grammatical, fundamentalist, rhetorical, and interpretative, and have introduced that came from their most famous ones such as Seboye, AlShafei, Ibn Jeni, AlJarjani, AlShatbi, then made the applied side in selected examples of these purposes and destinations to connect them with the elements of grammatical theory in its (grammatical) and (functional) aspects.

Key words: Purposes – Destinations – Speech – Situation - Conte

مقدمة

كثرت الدراسات الشكلية المتصلة بالتركيب والعامل النحوي في الأبحاث المتعلقة بـ "التراث النحوي العربي"، وقلت فيه تلك الأبحاث التي تنصب على تبيان الجانب الوظيفي التخاطبي في الدرس النحوي التراثي، رغم ثرائه به، ولهذا فالباحث يريد أن يعالج صلة النحو الجانب (التركيب) بالجانب الوظيفي للغة (الأغراض والمقاصد) عند النحاة المتأخرين، وقد جعلت ابن القواس الموصلي 696هـ نموذجاً لهذا البحث.

ومن يقف على بدايات النحو العربي لم يجدها قد خرجت عن هذه الأغراض والمقاصد فهي لب الدراسة النحوية وخلاصة ثمرتها، فكما نعلم أن النحو مرتبط بسياقه الاستعمالي. فمع البداية البسيطة في وضع أسس هذا العلم على يد أبي الأسود الدؤلي قد ارتبط بمقصد نحوي بينه وبين ابنته في الاختلاف في توجيه التركيب الذي فهمه كل منهما حسب قصده وفهمه في: ما أشد الحر! أو ما أجل السماء! ما بين التعجب أو النفي، أو الاستفهام. ومع الاهتمام بالمقاصد يطلّ علينا عبد الله بن أبي إسحاق وغيره من نحاة تلك الفترة كأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر الذين استطاعوا أن يحققوا مقاصد النحو بربطه بكلام العرب، وله في ذلك محاولات ومحاورات لعدد من الشعراء ذكرتها كتب النحو والتراجم.

أما المرحلة التي تطورت فيها المقاصد النحوية وأصبحت أكثر توسعاً، فكانت بالعمل الذي قام به الخليل بن أحمد بوضع أسس النظرية اللغوية العربية بكل أبعادها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والدلالية، والوظيفية؛ ولما كانت التراكيب النحوية قد انطوت عن مقاصد وأغراض العرب في كلامها سار سيبويه بهذه التراكيب ووضعها تحت دفة كتابه المشهور (الكتاب) الذي ما إن ظهر والنحاة تتهافت عليه؛ فوقفوا مع تراكيبه وقلبو النظر فيها لتسير وفق حكمة العرب في كلامها ومخاطبة بعضهم بعضاً مراعين في ذلك مقاصد وأغراض المتكلم من التقديم والتأخير، والحذف، وسياق الحال، والتوسع... وتتوالي السلسلة في حلقات الدرس النحوي إلى أن نقف مع أعلام من النحاة أولوا المقاصد والأغراض عناية كبيرة في مؤلفاتهم كابن جني في الخصائص الذي كانت له فيه نظرات قيمة عن المقاصد. ولم يبعد الإمام الزمخشري عن العناية بهذه المقاصد، فهو من النحاة الذين كان لهم الباع الطويل في الاهتمام بالمقاصد والأغراض، فوقف على ذلك في تفسير "الكشاف" الذي برع من خلاله في تجلية هذه المقاصد، ولعل من يقرأ التوجيهات الدلالية في هذا التفسير يرى مدى الإلتقان في توظيفه مقاصد آيات الذكر الحكيم. ومتابعة لهؤلاء النحاة وما أبدعوه في المقاصد النحوية كان الباحث قد وقف مع كتاب "شرح ألفية ابن معطي لابن القواس الموصلي" ت 696 هـ فتبين له أن هذا النحوي كانت له نظرات جادة وعميقة مع المقاصد فعالجها في هذا الكتاب في تراكيب العربية؛ فجاءت مفصلة على أبوابه التي سوف نختار منها نماذج في هذا البحث كما سيأتي.

ولم تقتصر العناية بالمقاصد النحوية عند النحاة، بل نجد البلاغيين قد اهتموا بها وقدموا فيها نظرات رائعة، فالإمام الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" قد كان من أكثر علماء العربية تعمقاً في ربط التراكيب مع مقاصدها وملاحظة ما بينهما من تفاوت في الوجوه والفروق، وضعها في إطار كبير سماه نظرية (النظم). ولا ننسى الدور الذي قام به علماء أصول الفقه في الاهتمام بالمقاصد والأغراض التي حملتها نصوص الشريعة (الكتاب والسنة)؛ فكما هو معلوم أنّ أدلة الأصوليين من الكتاب والسنة، فالفقيه إن أراد استنباط الحكم الشرعي منها فيجب عليه الإمام بأصول الكلام العربي (النحو) ومعرفة مقاصده وأغراضه. وقد سار هذا البحث وفق مبحثين:

المبحث الأول:

جعله الباحث للنظر في المقاصد بشكل عام في التراث العربي ما بين نحوي، وبلاغي، ومفسر، وأصولي، نحاول عرضها موجزة لإظهار أهميتها في التراث وقيمتها مع باقي عناصر النظرية النحوية من عامل، وإعراب، وتأويل.

المبحث الثاني:

سيكون للمقاصد النحوية كما جاءت عند ابن القوّاس الموصلي في "شرح ألفية ابن معطي" آخذين منه نماذج من هذه المقاصد، نربطها بعناصر النظرية النحوية لاسيما الجانبين التركيبي والوظيفي. وختاماً أرجو أن يسهم هذا البحث في الوقوف على المقاصد عند النحاة لأهميتها في بيان أنّ النحو العربي لم يكن قائماً على الحركة الإعرابية فقط، بل نجد هناك قرائن وأغراضاً يجب أن يوليها الباحث نظرة فاحصة، فالتقديم والتأخير، والسياق، وفحوى الخطاب، وغيرها من المعاني تقوم بدور مهم في ربط التراكيب الجمالية العربية.

يمثل هذا النص القاعدة الهامة للنظر في المقاصد النحوية، ففيه التقسيم الرئيس للتركيب الجمالية العربية ما بين اسمية وفعلية.

فمن أهم مظان المقاصد المعنوية التي استعملها لبيان معاني النحو:

1- الترتيب: وقد أخذ بهذا المقصد ووظفه تركيبياً ودلالة حين حديثه عن التقديم والتأخير، يقول "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدالله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد كثير؛ لأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعاً يهمنهم"⁽⁴⁾.

"فسيبويه لم ينظر إلى التقديم والتأخير من زاوية الشكل والتركيب وفق العوامل النحوية وإنما يرى من وراء ذلك المعنى الذي يقصده المتكلم وغايته الأساسية كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعاً يهمنهم ويعينانهم" فنجد سيبويه قد جعل سياق الحال وملابساته الأساس في تفسير هذه الظاهرة إذ سبر أغوار نفوس المتكلمين، فنفذ إلى مقاصدهم وغاياتهم في الكلام"⁽⁵⁾.

2- الحذف وأثر سياق الحال في بيانه:

يقول سيبويه في حذف المبتدأ "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي كأنك قلت: ذلك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي، أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العسل..."⁽⁶⁾.

3- سياق الحال (لنص الكلام):

فقد كان لسيبويه قدم سبق في الاستعانة به عند النظر في التركيب النحوية، فكما هو معلوم: "أن معاني النحو وأصوله ليست كما يتوهم كثير من الناس قوالب جامدة أو مقاييس محددة صماً، بل أنها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها ترعى الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام وتعتد بتقرير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه"⁽⁷⁾.

وقد كان هدف سيبويه من الاعتداد بسياق الحال ربط ما بين المقال، والمقام في النحو، أو بمعنى أدق تحدث سيبويه عن المقاصد والأغراض من خلال المقام والمقال وربطه بسياق الحال، يقول: "وأما قولهم: مَنْ ذا خير منك، فهو على قوله: من الذي هو خير منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمكه، ولكنك أردت: من الذي هو أفضل منك. فإن أومأت إلى إنسان استبان لك فضله عليه، فأردت أن يعلمكه نصبت خيراً منك كما قلت من ذا قائماً، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها"⁽⁸⁾. ويقول: "وإنما اضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما

يعني⁽⁹⁾. ويقول: "أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلال وربّ الكعبة أي أبصروا الهلال. أو رأيت ضرباً فقلت على وجه التناول: عبد الله أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون. ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً أو رأيت في حال قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل فنقول زيداً، تريد أضرب زيداً أو أتضرب زيداً"⁽¹⁰⁾.

وقد اقتفى النحاة أثر سيبويه في العناية بهذه المقاصد، فقدم ابن جني لمحات رائعة وعميقة جاء بيانها في كثير من فصول كتابه الخصائص⁽¹¹⁾

أما الطائفة الثانية: ممن اعتنوا بهذه المقاصد والأغراض فهم علماء البلاغة، فقد أولوها تفكيرهم بدءاً من اختيار الكلمات المناسبة لغة وفصاحة، ثم تأليف هذه الكلمات في تراكيب.

فالإمام عبد القاهر الجرجاني من العلماء الذين أخذوا بالنظرية النحوية كما جاءت عند سيبويه، فمن خلالها استطاع عبد القاهر أن يقيم نظريته الجديدة (النحو الدلالي) أو نحو المعاني أو نحو المقاصد والأغراض، فقد ارتبطت هذه النظرية بما يعرف عنده بنظرية النظم التي انطوى تحتها عدد كبير من أهم مظان المقاصد وما يميزها من الوجوه والفروق (الترتيب، التقديم والتأخير، الحذف والزيادة، التخصيص في الأبواب النحوية (التعديّة، الظرفية، الإخراج،...))

لذا فإن النظم الذي يعنيه لا يقتصر على توخي معاني النحو وإقامة علاقات بين المفردات، ولكن يجب أن يكون ذلك على كيفية تحقق الغرض المقصود، ولكي يحقق المتكلم غرضه، فإنه يتصرف في النظم على أنحاء شتى من أجل تحقيق ذلك الغرض⁽¹²⁾.

فالتقديم عنده: "باب كثير الفوائد، جم المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان.

... واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام قاله صاحب الكتاب... وقال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعبث ويفسد، ويكثر الأذى، أنهم يريدون قتله، ولا يبالون كان القتل منه، ولا يعينهم منه شيء فإذا قتل، وأراد مرید الإخبار بذلك، فإنه يقدم نكر الخارجي، فيقول: "قتل الخارجي زيداً، ولا يقول "قتل زيد الخارجي"؛ لأنه يعلم أنه ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له "زيداً" جدوى وفائدة، فيعنيهم نكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم: ويعلم من حالهم من الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه. وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدّم للعناية ولأن نكره أهم "من غير أن يذكر، من أين كانت العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخليهم ذلك، قد

صغر أمر " التقديم والتأخير " في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم تر ظناً أزرى بصاحبه من هذا وشبهه" (13).

فبعد القاهر في هذا النص يوظف هذا المقصد (التقديم) بصورة أكثر عمقاً وتتبع لدقائق المعنى من النحاة" ومع ذلك لم يستطع النحويون تتبع المعنى كما فعل الجرجاني، إذ إنهم لم يدركوا الدلالات الإضافية التي ترتبط بظروف المقام، وبسياقات معينة وبتوترات نفسية خاصة بالمتكلم والمخاطب، بينما كانت هذه الجوانب عند الجرجاني عناصر هامة بارزة من عناصر الموقف اللغوي مما يخوله لأن يكون المعلم الأول للدرس الأسلوبي في العربية" (14).

وباب الحذف من الأبواب التي ربطها الجرجاني بالمقاصد وأغراض المتكلمين فهو باب "دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطرق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبَيِّن" (15). وإنَّ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا الْبَابِ عِنْدَهُ يَجِدُهُ قَدْ تَطَّرَقَ لِلْحَذْفِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَأَثَرَ ذَلِكَ فِي مَقْصِدِ الْمُتَكَلِّمِ وَغَرَضِهِ... وقسم ثان (في حذف المفعول): وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه. وينقسم إلى جلي لا صنعه فيه... قولهم "اصغيت إليه"، وهم يريدون "أذني" "وأغضيت عليه"، والمعنى "جفني" "وخفي" "وهو الغاية من كل كلام" (16). وأما الخفي الذي تدخله الصنعة فيتقنن ويتنوع. فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه، إما بجري ذكر، أو دليل حال، إلا أنك تُنْسِيهِ نَفْسَكَ وَتُخْفِيهِ، وتوهم إنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبتت نفس معناه، من غير أن تعديه إلى شيء، أو تعرّض فيه لمفعول.

ومثاله قول البحرني:

شَجُو حُسَادِهِ، وَغَيْطُ عِدَاهُ
أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ، وَيَسْمَعُ وَاعٍ

المعنى، لا محالة: أن يرى مبصرٌ محاسنه، ويسمع واع أخباره وأوصافه" (17).

وقد سار مفسرو القرآن ومعربوه أثر النحاة والبلاغيين، فبدءاً من الطبري: "فإنه يلح على وجوب النظر في القرآن الكريم في زاوية مراعاة العلاقة النحوية والأسلوبية والمقامية القائمة بين آيات الذكر الحكيم، لذلك كان يرى إتباع الكلام بالأقرب إليه أولى من إتباعه بالأبعد منه" (18).

وقد أولى بعده الزمخشري المقاصد عناية في توجيهاته النحوية الدلالية، فالاختصاص من المقاصد التي حرص الزمخشري أن يوظفه في التوجيه الدلالي ففي قوله تعالى [إياك نعبد وإياك نستعين] الفاتحة: 5 "وتقدم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله: [قل أغير الله تأمرؤني أعبدا] [قل أغير الله أبغي ربا]، والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة" (19).

ولم يبعد معربو القرآن عند توجيه إعراب آياته من الاهتمام بالمقاصد والأغراض، فأبو البقاء العكبري استفاد ممن سبقه من النحاة والبلاغيين، فنجد عنده كثير من مقاصد النحو (الحصر، الحذف، سياق الحال ...) (20).

أما علماء أصول الفقه، فقد كانت لهم وقفهم مع المقاصد، وكما هو معروف مدى الصلة بين علوم العربية وعلوم الشريعة، فالمقاصد عندهم قد بدأت - فيما يبدو لي - مع الإمام الشافعي: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها. وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر ويستغنى بأول هذا منه عن آخره. وعاماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاماً ظاهراً يراد به الخاص. وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه من أول الكلام أو وسطه أو آخره" (21).

ومن علماء الأصول الذين كانت لهم نظرات جادة في المقاصد والأغراض، الإمام الشاطبي فقد أخذ بما جاء عند سيبويه "وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأفاء تصرفاتهم في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني" (22).

ويقول: "إن النحويين يقيدون اللفظ المركب المفيد "بالوضع أما من يقول "معنى" بالوضع بالقصد" أي يقصد المتكلم الإفادة تحرزاً من كلام الساهي والنائم والمجنون وكلام بعض الطير، فإنه لم يقصد في كل ذلك الإفادة، فليس بكلام اصطلاحاً" (23).

ويقول: "... إن وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التي في النفس، فالأصل اجتناب ما لا يحصل معه البيان من لبس أو غيره.

الأصل الأول عن قصد البيان فلا نزاع فيه على الجملة، وأما قصد الإبهام فكذلك لاختلاف المقاصد اختلاف مقتضيات الأحوال" (24).

ويقول: "فإنما وجب التأخير هنا؛ لأنه لا يعرف المحصور فيه من المحصور إلا بذلك، أعني مع الحصر بإنما، فإذا قصدت حصر القيام في زيد قلت: إنما زيد قائم، ثم حملوا إلا عليها في وجوب التأخير إن كان معها ظاهراً معروفاً" (25).

بعد إيجاز الكلام عن المقاصد عند علماء التراث العربي على اختلاف تفكيرهم في هذه المقاصد ليحقق من خلالها غرض المتكلم والمخاطب، أو المتكلم، والمتلقي، وربطها بالسياق والمقام لتحقيق وظيفة الإبلاغ. وعليه يمكن أن نبدي وجهة نظر عن هذه المقاصد.

فالجملّة - فيما أرى - أصل المقاصد عند كلّ العلماء فيما وقفت عليه من نصوص، فأرى لها تعريفاً يربط بين البنية والمقصد فهي: "تحقيق القول أنّ الجملة مفهوم نحوي مركزي، يُعدّ البنية الوظيفية الأولى التي ينهض على أساسها الفعل الكلامي، ولعلّ الأولى أن نحافظ على دلالاتها الأولى، فلا نخرجها عن حدود العلاقة الإسنادية فحيثما بدت هذه الرابطة، فثمة الجملة، سواءً أكان التركيب مستقلاً أم لا، فالعبرة بالإسناد لا بسواه. ولا يضيرنا، بعدئذ، أن نقسم الجملة إلى قسمين: جملة مستقلة، وجملة مقيدة وهي مسألة تصنيفية لا صلة لها بتحقيق مفهوم الجملة وتدقيقه." (26)

من هذا التعريف يمكن أن نقول: إنّ الجملة العربية تقوم على عنصرين كبيرين الأول: الإسناد بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل. والثاني: الإفادة ويمثل الإفادة المقصد الأكبر في النحو العربي، يقول الشاطبي: "هنا ابتداء كلامه في الأحكام التركيبية، والتركيب كلها راجعة عند الاعتبار إلى جملتين: جملة اسمية هي المصدرة بالاسم، وهي جملة المبتدأ والخبر. وجملة فعلية وهي المصدرة بالفعل، وهي جملة الفعل والفاعل، وإلى هاتين الجملتين ترجع التركيب الإفادية كلّها" (27).

وتمثل الإفادة المقصد الأكبر في النحو العربي، ويندرج تحتها مقاصد كثيرة منها: (التخصيص بالمفعول: تقديماً وتأخيراً، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول معه، التمييز، الحال، الإضافة، والتوابع).

(التخصيص بمعاني الأساليب: التعجب والمدح والذم، والنداء، وأسماء الأفعال، والشرط، والاستفهام) (28).
يضاف إلى هذه المقاصد؛ الربط بسياق الحال، والتنغيم وأثرهما على التركيب الجمالية.

المبحث الثاني:

سبق أن ذكرت في مقدمة هذا البحث أن هناك جانباً تطبيقياً للمقاصد النحوية خصصنا له كتاب (شرح ألفية ابن معطي لابن القواس الموصلي ت 696 هـ) والذي جعل الباحث يختار هذا الكتاب ما يأتي:

1- الكتاب من الكتب التي ألفت في فترة كثرت فيها إدخال كثير من التعاليل والتقارير التي تبعد المباحث النحوية عن أهدافها. لذا فقد بُعد هذا الكتاب عن مثل تلك المؤلفات.

2- المادة العلمية في الكتاب تحقق الغاية من المقاصد النحوية، فهو غني بهذه المقاصد والأغراض التي استطاع ابن القواس أن يربطها بالنظرية النحوية بكل أبعادها الصوتية والإعرابية، والدلالية، والوظيفية.

النماذج المتصلة بالمقاصد والأغراض في شرح ألفية ابن معطي:

قبل البدء في ذكر هذه المقاصد، نرى أن نشير إلى وظيفة النحو عند ابن القواس وأهميتها لفهم معاني القرآن "ولمّا كان النحو آلة لفهم معاني كلام الله تعالى، والاطلاع على دقائقه، كانت البداية به على سائر العلوم واجبة، لتوقف فهمها الإحاطة بهذه الآلة، ولذلك استدلت بعضهم على أن تعلمه واجب، لأنه يتوقف عليه معرفة الواجب وما يتوقف عليه معرفة الواجب فهو واجب." (29)

يتضح من هذا النص أنّ الشارح ربط بين النحو، وفهم معاني كلام الله تعالى والاطلاع على دقائق (الوجوه والفروق)، وهذا لا يكون إلا بربط النحو بمقاصد وأغراض المتكلمين، وهو ما يحقق نظم الكلام كما أشار إلى ذلك الجرجاني: "علم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو" وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها" (30)

لعلّ أول أسس المقاصد أن ننطلق من الإسناد للتركيب الجملي عند ابن القواس: "والحقيقي نحو ضرب زيد، وغير الحقيقي: مات زيد، وانقضّ الجدار، لأنّ حقيقة رفعه بالمسند لشرط الإسناد وهو متحقق في جميع ما ذكر.

والابتداء عبارة عن مجموع وصفين هما التجرد والإسناد... لأنّ الفائدة لا تحصل إلا إذا أسند مجهول إلى معلوم، لامتناع إسناد مجهول إلى مجهول، ولأنّ المراد من الكلام إفادة السامع ما في نفس المتكلم. فلو كان المحكوم عليه مجهولاً، صار الحكم بالنسبة إلى المخاطب مجهولاً وامتنع الحكم. المحكوم عليه مجهولاً، صار الحكم بالنسبة إلى المخاطب مجهولاً وامتنع الحكم.

وقالوا: المبتدأ معتمد البيان، والخبر هو معتمد الفائدة. أي يعتمد في بيان النسبة على المبتدأ، وفي بيان الفائدة على الخبر" (31). وهو ما نجده عند مَنْ سبقه من النحاة "وللمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين الإشعار

بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما من الآخر، كما لا ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحد في الاشتقاق وهو الإسناد⁽³²⁾.

لعلّ في تحديد العلاقات التركيبية بالإسناد أعم من القول بالإخبار. لأنّه يدخل فيه كثير من المقاصد لأنّ الإسناد أعم من الإخبار مطلقاً لدخول الأمر والنهي والاستفهام والتعجب والتمني فيه دون الإخبار⁽³³⁾.

1- الجازم للفعلين في قولهم : كيف تصنع أصنع:

يقول ابن القوّاس "وأجازه الكوفيون تمسكاً بقولهم: كيف تصنع أصنع، برفع الفعلين معاً. إذا المعنى في الرفع والجزم واحد. والجواب بعد تسليم صحة وروده أنّ جوازه لأنّ المراد منه تخصيص حال معلومة بقرينة تميزها بخلاف الجزم، فإنّه يقتضي عموم الأوقات. فلا يصح معه التخصيص مطلقاً"⁽³⁴⁾. ارتبطت حالة الرفع عند الكوفيين - وما اقترن به من معنى مراد (تخصيص حالة معلومة) - بخلاف نحوي في هذه المسألة. فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ "كيف" يجازى بها كما يجازى بمتى، ما، وأينما، وما أشبههما من كلمات المجازاة، ولا يرى البصريون ذلك⁽³⁵⁾.

وقد احتجوا لما ذهبوا بما ورد عند الخليل بن أحمد من عدّه (كيف) تجري مجرى الجزاء "وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأنها معناها على أي حال تكن أكنّ" بشرط أن يكون الفعل والجواب من نفس اللفظ والمعنى⁽³⁶⁾. أمّا البصريون فلا يرون المجازاة بها، لثلاثة أوجه:

- 1- نقصها من سائر أخواتها، لأنّ جوابها لا يكون إلا نكرة، لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة. عكس أخواتها التي تجاب بالمعرفة والنكرة.
- 2- لم يجز المجازاة بها؛ لأنها لا يجوز الإخبار بها.
- 3- الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف⁽³⁷⁾.

أمّا الرفع للفعلين بعدها فقد أشار إليه الكوفيون "إنّ هذا يلزمكم في تجويزكم كيف تكون أكون قلنا: الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدر هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازي؛ فانصرف اللفظ إليها، فلذلك صح الكلام، ولم يكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة؛ لأنّ الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً"⁽³⁸⁾.

وقد نكر ابن هشام أن الكوفيين يجيزون الجزم لها مطلقاً⁽³⁹⁾.

مما سبق؛ فالأصل ضم كيف لأدوات الشرط والمعنى العام الذي تقيده هو إفادة الربط للدلالة الحال والأحوال شروط كما قال الأصوليون⁽⁴⁰⁾. ولعلّ توجيه الحركة الإعرابية عند ابن القوّاس قد حقق ذلك فقوله (المعنى) واحد جزماً ورفعاً إلا أن المقصد والغرض يختلف فمع الرفع يتحقق التخصيص، ومع الجزم يقتضى العموم في كل الأوقات.

2- (التحذير والإغراء):

يقول ابن القوّاس "ومن الجائز الإضمار. قولك لمن أعدّ أهبة الحج من الزاد والراحلة: مكة، أي يريد مكة أو يقصد مكة، وللمنتظرين رؤية الهلال إذا سمعت هلالهم أي صياحهم الهلال والله أي رأوا الهلال. وإنما حذف الفعل لوجود القرينة الدالة على خصوصيته كالأهبة للحج الدالة على حذف الفعل الناصب للهلال. ومن الواجب الإضمار قولهم شأنك والحج. وأهلك والليل. أما الأول فتقديره أي ألزم شأنك إذا صاحبت الحج. وتفسيره: عليك شأنك مع الحج. وليس المراد من الشأن أمراً وراء الحج، بل المراد مقدمات الحج، وأما الثاني فتقدير ناصبه الحقّ أهلك وبادر الليل. وتلخيص المعنى بادر أهلك وأسبق الليل. وهكذا وجب الإضمار في كليهما وتمراً، فذا إشارة إلى وجوب الإضمار، وأصل هذا المثل أنّ رجلاً من العرب أشرف على آخر وبين يديه زيد وسنام وتمر فقال له من أيهما تحب أن أطعمك أمن الزيد أو من السنام؟ فقال له : كليهما وتمراً، أي أعطني كليهما وزدني تمراً. ويروى كلاهما وتمراً، فيرفع كلاهما بالابتداء والخبر المحذوف. وينصب تمراً، والتقدير كلاهما لي وزدني تمراً." (41)

ذكر ابن القوّاس في هذا النص تقدير الفعل في باب الإغراء والتحذير، وقد ارتبط بهذا التوجيه ربط ما بين المقام والمقال. وهو ما ذكره سيبويه: "ومن ذلك قوله : شأنك والحجّ؛ كأنّه قال: عليك شأنك مع الحج. ومن ذلك: امراً ونفسه، كأنّه قال : دَعَ امراً مع نفسه، فصارت الواو في معنى مع كما صارت في معنى مع في قولهم : ما صنعت وأخاك ... ومثل ذلك: "أهلك والليل" كأنّه قال : بادر أهلك والليل"، كأنه قال : بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى يحذره أن يدركه الليل. والليل محذر منه" (42)

فقد تحقق المقصد والغرض كما يراه السيرافي بتضافر واقتزان عناصر الخطاب كأنه قال بادر أهلك قبل الليل". وتحقيق المعنى في ذلك أنه عطف الليل على الأهل وجعلهما مبادرين، فكأنّ الليل والرجل المخاطب يتسابقان إلى أهل الرجل، فأمره الأمر أن يسابق الليل إليهم ليكون عندهم قبل الليل" (43)

فقد ساعدت العناصر الدلالية في تحليل هذه التراكيب وهو ما فهم ابن القوّاس فالحركة الإعرابية والمقام والمقال (السياق) قد أسهمت في توجيه المقصد والغرض. فالاهتمام بنفسية المتكلم واستجابة السامع لمحاولة فهم أسرار اللغة وطرائق تركيبها تسهم في إبراز المعنى.

3- "ظن وأخواتها":

يقول ابن القوّاس "واعلم أنّ الغرض من ذكر هذه الأفعال مع المبتدأ والخبر الدلالة على كيفية نسبتها الخبر إلى المبتدأ. لأنّ الإخبار من قولك: زيد قائم يحتمل أن يكون علماً وأن يكون ظناً. فإنّ قُصِدَ رفع الاحتمال أتى معه بأحدهما. وإنما انتصبا لأنّهما بعد فعل وفاعل فضلتين، ولأنّهما من مقتضياتها" (44)

نكر ابن القوّاس في هذا النص رأياً مهماً يتعلق بالتركيب الجملي الاسمي الإسنادي (المسند والمسند إليه) بزيادة عناصر على هذين الركنين وأثرهما في قصد وغرض المتكلم. ولعلّ ما نكره ابن القوّاس قد أفردته النحاة السابقون واللاحقون عنايتهم واهتمامهم لما له من دور في توجيه المعنى.

فسيبويه ومن تبعه من النحاة ينصون على أنها تحقق إمّا معنى الشك أو اليقين بحسب قصد المتكلم: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد دون الآخر. وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكرة، وظن عمرو خالداً أباك، وخال عبد الله زيداً أخاك. ومثل ذلك: رأى عبد الله زيداً صاحبنا، ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ. وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو: فإنّما ذكرت ظننت ونحوه ليجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً ولم ترد أن تجعل الأول فيه شك أو تقيم عليه في اليقين"⁽⁴⁵⁾

وقد كانت نظرة ابن الفلاح إلى زيادة هذه العناصر على تركيبى الإسناد أبعد دلالة وفهما لمضمون مقصودها: "أما فائدتها: فإنّك إذا قلت زيد منطلق، احتمل أن يكون ذلك الخبر عن علم وعن ظنّ فإذا قلت: علمت زيدا منطلقاً أو ظننت زيدا منطلقاً اكتسبت الجملة معناها ودلّت إما على العلم القطعي أو على الظن، وزال الاحتمال، وإنّما نصبتهما لأنّهما تقتضيهما: أمّا الثاني فلأنه متعلقها وإما الأول فلأنه محل الثاني، فلا يقوم إلا به، ألا ترى أنّك إذا قلت: ظننت زيدا منطلقاً، فالانطلاق هو المظنون، فهو المتعلّق، وزيد غير مظنون، لكنّه محل المظنون، فهو المتعلّق، وزيد غير مظنون، لكنه محل المظنون، وهو الانطلاق فلا بد منه"⁽⁴⁶⁾. ولعلّ هذه الأقوال في مجملها تتسق مع ما ذهب إليه ابن القوّاس الموصلي من تحليله لمكونات الإسناد لأنّ المراد من الكلام إفادة السامع ما في نفس المتكلم. وقد تحقق ذلك بربط الإسناد بظن وأخواتها ويكون نصبها ما بعدهما اقتضاءً لما جاء عند العرب محققين بذلك خط سلامة المبني والمعنى.

4- المفعول المطلق (المقاصد من بيان أنواعه):

يقول ابن القوّاس "فأئدته أنّ الجنس إذا كان تحته أنواع ولفظه لا يتناولها، لعدم دلالة العام على الخاص مطلقاً. وقصد بيانها ذكر معه ما يخصه، وهذا يثنى ويجمع، لإمكان ضم نوع إلى مثله، وإلى ما هو أكثر منه، فيقول: قمت قيامين، أحدهما في الدار، والآخر في المسجد"⁽⁴⁷⁾

نكر ابن القوّاس في هذا النص التخصيص لبيان القصد الذي يكون في المفعول المطلق إذا ثنى وجمع. ولعلّ ما قاله قد أشار له النحاة لبيان القيمة الدلالية للتركيب فابن يعيش يذكر: "وينقسم (المصدر) إلى مبهم نحو: ضربت ضرباً وإلى موقت نحو: ضربت ضربة وضربتين" فالمعنى أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو: قمت قياماً: جلست جلوساً فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنّك أكدت فعلك"⁽⁴⁸⁾. ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك: ضربت ضربة وضربتين، فالمصدر ههنا قد دل على

الكمية، لأنّ بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكون ذلك معلوماً من الفعل "والمبين للعدد هو الذي يفيد زيادة على توكيد الفعل عدد المرات، ومثله بقوله: سرت سيرتين، فسيرتين أفاد عدد مرات السير" (49) لعل ما قاله هؤلاء النحاة قد أدى وظيفة مهمة تحتاجها اللغة؛ فاللغة تميل إلى أن تستعمل لأغراض ومقاصد يحتاجها الكلام فبعض التراكيب لا يقوم مقام الآخر، فمبدأ الاستغناء بالعدد في باب المفعول المطلق قد ابتغاه المتكلم وحرص عليه زيادة لمعنى الفائدة "ولكنها تؤدي معنى المفعول المطلق، وتقوم بوظيفته وتغني عنه؛ لأنها تدل عليه أو تحمل معناه" (50).

5- حذف الفعل مع المفعول المطلق:

يقول ابن القوّاس "واعلم أن تلخيص هذا البحث أن يقال حذف الفعل الناصب للمصدر ... وأما الجائز فكقولهم: خيرَ مقدم ولمن وعد ولا يفئ: مواعيدَ عرقوبٍ ولمن غضب على من لا يلتفت إليه: غضبَ الخيلِ على اللحم. فإظهار الفعل لزيادة البيان، وإضماره لدلالة قرينة الحال عليه" (51).

وضّح ابن القوّاس في هذا النص المغزى وراء حذف الفعل مع المفعول المطلق. وقد ربط سيبويه هذه التراكيب في باب المفعول المطلق بالحذف والمقام والسياق الحال: "ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرّض فتقول: "متعرضاً لعننٍ لم يعنه" أي دنا من هذا الأمر معترضاً لعنن لم يعنه. وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال، ومثله "بيع المَلطَى لا عهدَ ولا عهدَ"، وذلك إن كنت في حالة مساومة وحال بيع، فتدع أبايعك استغناء لما فيه من الحال، ومثله:

مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ بِيئِثْرِبِ

كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك "واعدتني" استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك.

ومثله: "غَضَبَ الخيلِ على اللَّجْمِ"، كأنه قال: غَضِبْتُ، أو رآه غَضْبَانَ فقال: غَضَبَ الخيلِ، فكأنه بمنزلة قوله: غَضِبْتُ غَضَبَ الخيلِ على اللَّجْمِ" (52).

وقد وعى ابن يعيش القيمة الدلالية لحذف الفعل وربطه بعلم المخاطب: "...مواعيدَ عُرُقُوبِ فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناءً عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاءً بعلم المخاطب ومن ذلك قولهم "غَضَبَ الخيلِ على اللحم" وذلك مثلاً يضرب لمن يغضب لمن يغضب على من لا يرضيهن والمراد غضبت غضبَ الخيل... وإن حذفته فتحة دليل الحال عليه" (53).

فهذه التراكيب كما يرى أحد الباحثين المعاصرين تحمل طاقات تعبيرية (1- غَضَبَ الخيلِ على اللَّجْمِ

2- مواعيدَ عرقوب 3- نظرَ المريضِ إلى وجوه العود

4- نَظَرَ التيوسِ إلى شِفَارِ الجازرِ) (54). ويؤكد أن هذا أمثال تعبيرية لم يخرجها استعمالها عنها، لأن أصلها الإرسال لا الاقتطاع من السياق ... " (55).

إذاً قد تضافرت دلالات القرائن النحوية لتوجيه مثل هذه التراكيب، وهذا ما يجعلنا نذكر أن النحو العربي لم يقد على الجانب الشكلي (الحركة الإعرابية) فهناك ما يدعم هذه الحركة ويحقق المقاصد من الكلام، فوجود الدليل المقالي والحالي يساعد على فهم المقصود من التراكيب السابقة، وهو ما سعى إليه ابن القوّاس: "فيجوز الإظهار لزيادة البيان، والحذف لدلالة الحالة عليه".

6- مجيء الحال مؤكدة من الجملة الاسمية:

يقول ابن القوّاس "وإذا لم يصح تضمن الخبر لمعنى الحال المؤكدة فلا يقال: زيد أبوك منطلقاً وعمرو وأخوك ذاهبان إن قصدت النسب لا يتقيد بحال دون غيرها. وقد تبين أنّ الحال المؤكدة تختص بأمر لا توجد في غيرها. منها أنها لازمة غير متقلّة، لأنّ الحق لا ينتقل عن تصديق لما صدقه ومنها: أنّ معناها يفهم قبل نكرها لدلالة الجملة التي قبلها عليها"⁽⁵⁶⁾.

نكر "ابن القوّاس" في هذا النص القيمة الدلالية للحال المؤكدة. فسيبويه ومن تبعه من النحاة قد بيّنوا أنّ الحال المؤكدة منها تراكيب لا تقبل للحال؛ لأنّها لا تحقق معنى، ومنها ما يقبل لأنها تحقق ما يريد المتكلم من غاية⁽⁵⁷⁾، ويقول ابن يعيش: "ولو قلت زيد أبوك منطلقاً أو أخوك أملت" يعني أنّه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت، فإن أردت أنه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث أنّه تبنى به جاز، لأنّ ذلك مما ينتقل فيجوز أن يكون في وقت دون وقت.

أمّا الضرب الثاني فهو ما كان ثابتاً غير منتقل يذكر توكيداً لمعنى الخبر وتوضيحاً له وذلك قولك: "زيد أبوك عطوفاً، وهو الحق بينا، وأنا زيد معروفاً" فقولك عطوفاً حال، وهي صفة لازمة للأبوة، فلذلك أكدت بها معنى الأبوة، وكذلك قوله وهو الحق بينا أكد به الحق، لأن ذلك مما يؤكد به الحق، إذ الحق لا يزال واضحاً بيناً، وكذلك قوله "أنا زيد معروفاً" فمعروفاً حال أكدت به كونه زيداً الآن معنى معروفاً، لاشك فيه فإذا قلت: أنا زيد لاشك فيه كان ذلك تأكيداً لما أخبرت به"⁽⁵⁸⁾.

وقد ارتبط بالحال المؤكدة غرض آخر وهو (الترتيب) بين مباني تراكيبها فلا يجوز تقديم أي كلمة على الأخرى، فكما هو معلوم أنّ المتكلم يحرص أن يسير كلامه وفق ما تقتضيه سليقته وما درج على استخدامه في وسطه اللغوي، فنطق بتراكيب الحال المؤكدة وفق ما عرضنا سابقاً؛ يقول الشاطبي: "ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: معروفاً هو زيد، ولا شجاعاً أنا زيد، وكذلك لا تقول: أنا معروفاً زيد، ولا أنا شجاعاً زيد، وإنما لزم تأخيرها، لأنّها إنّما أعطت من المعنى ما أعطت الجملة من قبل، إذ كان قولك: هو زيد، أو أنا زيد معناه: أنا المعروف أو هو المعروف أو اعرفني أو اعرفه، فصار قولك: معروفاً يعطي عين ما يعطيه: أنا زيد وهو زيد، فصار كالجملة المؤكدة لجملة أخرى، أو المفرد المؤكّد لما قبله. ومن شأن المؤكّد التأخير عن المؤكّد. وأيضاً الجملة إذا قامت مقام العامل لم يبق للعامل ذلك التصرف الذي كان قبل أن يحذف"⁽⁵⁹⁾.

وفي هذا الكلام عن الشاطبي أو من سبق من النحاة اهتمام كبير بالمعنى، لأنه يعامل التركيب وفقاً لما جاء عند العربي صاحب اللغة الذي لم يدر في خلداه عامل مقدر أو مضمّر بل نطق على سجيته وفق ما طوّعه به لسانه، فجاءت تراكيب الحال المؤكّدة تمثل نمطاً من أنماط تراكيب الحال مع الجملة الاسمية لبيان مقصد المتكلم من نحو (هو زيد، زيد أبوك، أنا ابن دارة) فوضحت الحال المؤكّدة ذلك؛ لتعطي للجمل بعداً دلاليّاً جديداً، بعيداً عن أثر عامل ومعمول التي يمكن تجاوزهما لفهم الجمل التي وردت عن صاحبها الذي عبّر بها عن معنى في نفسه جاء بهذه الكيفية.

7- التمييز (المحول عن الجملة):

يقول ابن القوّاس "بيان القسم الثاني (من التمييز) وهو المنتصب عن تمام الجملة أو ما في معناها؛ أمّا الأول فهو إما فاعل في الأصل كطاب زيد نفساً. وفي التنزيل [واشتعل الرأس شيباً] (60). أو مفعول كقوله تعالى [وفجرنا الأرض عيوناً] (61). والأصل طابت نفس زيد، وفجرنا عيون الأرض، وإنما عدل عن الأصل وأسند الفعل إلى ما يلابسه الفاعل والمفعول لضرب من المبالغة والتوكيد" (62).

ذكر ابن القوّاس في النص الغرض من التمييز المحول عن الجملة.

كما هو معروف أنّ التمييز في أصل تعريفه قد ارتبط بأغراض ومقاصد يمكن أن نوجزها بما جاء عند ابن يعيش: "اعلم أنّ التمييز والتفسير والتبين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو: أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيناً للغرض، ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد، فالجملة قولك: طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفقاً شحماً" (63).

أمّا القيمة الدلالية للتراكيب التي ورد معها التمييز المعدل أو المحول كما ذكر ابن القوّاس للتأكيد والمبالغة يمكن أن نضيف ما قاله الجرجاني الذي وإن أخذ بما جاء عند النحاة إلا أنه قد اختلف عنهم حينما ربط ذلك بمفهوم النظم "ومن دقيق ذلك وخفيّه، أنّك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى [واشتعل الرأس شيباً] مريم 4... وذلك أنّ نعلم أنّ اشتعل للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ، كما أن "طاب" للنفس، و"قر" للعين، وتصيب للعرق، وإن أسند إلى ما أسند إليه يُبين أن الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك، وتوخي به هذا المذهب، أن تدع هذا الطريق فيه، وتأخذ اللفظ فتسند إلى الشيب صريحاً فتقول "اشتعل شيب الرأس" أو "الشيب في الرأس" ثم تنظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة... فما السبب في أن كان "اشتعل" إذا استعير للشيب على هذا الوجه، كان له الفضل؟

فإن السبب أنه يفيد، مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى، الشمول، وأنه قد شاع فيه، وأخذ من نواحيه، وأنه قد استغرقه وعمّ جملة، حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به. ونظير هذا في التنزيل قوله عزّ وجلّ [وفجرنا الأرض عيوناً] القمر: 12 التفجير "للعين في المعنى، وأوقع على

الأرض في اللفظ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس. وقد حصل بذلك معنى الشمول ههنا، مثل الذي حصل هناك. وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيوننا كلها، وأنّ الماء قد كان يفور من كل مكان منها. ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: "وفجرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض" لم يفد ذلك ولم يدلّ عليه⁽⁶⁴⁾. فعبد القاهر سلك هذا الطريق في باب التمييز المحول لبيان الوجوه والفروق في التراكيب⁽⁶⁵⁾.

والذي يظهر أنّ تراكيب التمييز في الجملة، قد طرأ عليها تحويل بمفهومه العربي لا علاقة له بأي أثر للدرس النحوي الحديث عند هاريس أو تشومسكي يعتمد فيه هذا التحويل على نقل كلمته مكان أخرى (رتبة) مع تغيير في الحركة الإعرابية، وهو ما نجده عند نحاة العربية كالزمخشري وابن يعيش وابن هشام وغيرهم "وكذلك القول في قولك طاب زيد نفساً، وتصيب عرقاً وتفحماً شحماً، المبني على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشحم بالتفقو والشيب بالاشتعال فإذا قلت: طاب زيد نفساً فتقدير "طابت نفس زيد، وإذا قلت: تصيب عرقاً فتقديره تصب عرقه، وإذا قلت: تفحماً شحماً فتقديره تفحماً شحم زيد، وإنّما غيّرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللفظ، واستغنى الفعل به فانصب ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول إذا كان له به تعلق والفعل يتصب على كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل"⁽⁶⁶⁾. "والثاني أن يكون محولاً عن المفعول كقوله تعالى [وفجرنا الأرض عيوناً] القمر: 12 قيل التقدير وفجرنا عيون الأرض، وكذلك قيل في "غرست الأرض شجراً- ونحو ذلك"⁽⁶⁷⁾. فهذا الفهم لتراكيب التمييز عند نحاة العربية ومنهم ابن القوّاس يهدف إلى إجراء التحويل وظيفياً في فهم التراكيب غير الأصلية وتحويلها لغرض يرمي إليه المتكلم "قالجمل التي يمكن استعمالها، ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال"⁽⁶⁸⁾.

8- التوكيد:

يقول ابن القوّاس "وفي الصناعة وهو ما ذكره: وهو تحقيق المعنى في نفس السامع. وهو تعريف بالغرض من التوكيد، إذ المراد منه تمكين المعنى، أي تحقيقه وتثبيتته عند السامع. وقيل: الغرض منه نفي احتمال التجوز، وإثبات الحقيقة والأول أعم، لأن التوكيد على ضربين، وتحقيق المعنى في نفس السامع يشملهما. وقيل: الغرض من اللفظي رفع توهم المتكلم أنّ السامع لم يسمع ما ذكره كما يبين بعده"⁽⁶⁹⁾.

ذكر ابن القوّاس في هذا النص تعريف التوكيد وربط ذلك بقصد المتكلم والسامع وحتى تتضح صورة هذا التعريف يمكن أن نربطه بما جاء عند النحاة لنرى تعريفهم للتوكيد.

فالعكبري يراه "تمكين المعنى في النفس"⁽⁷⁰⁾. وقد ارتبط بمبحث التوكيد فوائد "إن قال قائل ما الفائدة في التوكيد؟ قيل: الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوز في الكلام"⁽⁷¹⁾.

بينما يرى بعض النحاة غرضه: "إثبات الخبر عن المخبر عنه، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه، أخبرت أن الذي تولّى المجيء هو بعينه، فلذلك دخل التوكيد في الكلام"⁽⁷²⁾. بينما يرى الفاكهي فائدة التوكيد اللفظي التقوية والبعد عن التوهم والنسيان والغلط "وذلك أن المتكلم قد يظن بالسامع غفلة، أو يظن به أنه ظن

بالمتكلم غلطاً، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين كرر اللفظ الذي ظنَّ غفلة السامع منه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه، تكريراً لفظياً: كقام زيد زيد⁽⁷³⁾.

ولعل ابن القوّاس لم يكن بعيداً عن هذا التعريف وربطه بغرض المتكلم.

أمّا الباحثون المعاصرون فقد رأوا أن يدرس باب التوكيد في النحو كله تحت مسمى واحد ويندرج تحته باب التوكيد اللفظي والمعنوي لبيان قيمته في النحو الدلالي⁽⁷⁴⁾.

لذا نقول " فإنّ التوكيد بنوعيه (معنوي، ولفظي) تكلمة للاسم قبله يكون أهم أغراضه ووظائفه في الكلام دفع احتمال عمومية الحكم أو خصوصيته أو مجازيته. وذلك بحسب ألفاظه؛ ففي التوكيد بـ(النفس والعين) تكون الفائدة رفع احتمال أن يكون الحكم أو النسبة المتعلقة بالمؤكد أعم من تعلقها به أو متعلقة به أو متعلقة بغيره نتيجة التجوز أو السهو أو النسيان، فيكون هذا من قبيل تخصيص الحكم عن طريق تخصيص متعلقة، ففي مثل: جاء الأمير، قد يتوهم السامع أن إسناد المجيء إلى الأمير هو على سبيل التجوز أو السهو أو النسيان، فيؤكد المتكلم بذكر (النفس أو العين) رفعا لهذا الاحتمال فيعتقد السامع حينئذ أن الجائي (هو) لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به، فيكون التوكيد المعنوي هنا تقييداً للمسند إليه مثلما كان النعت كذلك مقيداً له"⁽⁷⁵⁾.

9- النواسخ كان وأخواتها (زيادة كان):

يقول ابن القوّاس: " وأما قول الفرزدق:

كفيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

فكان زائدة عند سيبويه، لأنّ المراد وصف الجيران بالكرم مطلقاً لا فيما مضى، فلولا الحكم بزيادتها لما استقام هذا المعنى ولأنّ (لنا) وصفاً للجيران فهو محله"⁽⁷⁶⁾.

وذكر ابن القوّاس في هذا النص زيادة كان بين المتلازمين الموصوف والصفة وأثر ذلك في المعنى.

فإذا أردنا أن نقف على هذا التوجيه يمكن أن نبدأ بما جاء عند سيبويه الذي استند إلى زيادتها بما جاء

عند الخليل بن أحمد " وقال الخليل: إنّ من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان، وشبهه يقول الشاعر، وهو الفرزدق:

كفيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ⁽⁷⁷⁾.

وقد لقيت زيادة كان مع بعض التراكيب الجمالية المتلازمة (المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، الصفة

والموصوف، والجار والمجرور، والتعجب) تعددت وجهة نظر النحاة الذين أطلوا الكلام حول هذه التراكيب

فتوسعوا في ذلك مستنديين إلى نظرية العامل والمعمول، وإنّ من يقف على ما جاء عند أبي حيان ليرى ذلك

بوضوح، حتى إنّه في نهاية المبحث قال عما جاء عند النحاة " وهذه كلها تخريجات متكلفة"⁽⁷⁸⁾.

إنّ المعنى الذي ذهب إليه ابن القوّاس من أنّ زيادة كان هو الذي أدى إلى المعنى المقصود له، يمكن أن نضيف إليه:

- 1- إن زيادة كان غير مفيد لشيء إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب⁽⁷⁹⁾.
- 2- اختصاص الزيادة بكان في الزمن الماضي دون غيره من الأزمنة⁽⁸⁰⁾.
- 3- إنّ مكونات التراكيب الإسنادي المرتبط بالإفادة في بيت الفرزدق (كانوا ولنا) وأفادت معها اللام الاختصاص⁽⁸¹⁾.
- 4- إنّ تحقيق المقصود من البيت لا يكون بدون ذكر (كان) وهو ما ذكره عدد غير قليل من النحاة، يقول أبو حيان "وإطلاق الخليل وسيبويه عليها أنّها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فهم النحويون عنهما، إنّما أراد بالزيادة أنّه لو لم تدخل هذه الجملة بين "جيران" و"كرام" لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنّه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجيء بقوله "كانوا لنا" على هذا المعنى، لا يستفاد بها إلا تأكيد ما فهم من الماضي قبل دخولها، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى لا بمعنى أنّها زيدت: كزيادة: ما كان أحسن زيدا ولا كزيادة:
...على - كان - المسمومة العراب⁽⁸²⁾
ويدل على أنّه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا البيت:
هل أنتم عائجون بنا لعناً ترى العرصات أو أثر الخيام
فهذا يصف حالة الأحياء التي مضت وانقضت"⁽⁸³⁾.

10- التعجب:

يقول ابن القوّاس "وأما الصيغة الثانية وقد أشار إليها بقوله: وإنّ تقل: أحسن بخالد... وإنّما إلى لفظ الأمر تأكيداً ومبالغة كان المتكلم به يستدعي من يتعجب منه"⁽⁸⁴⁾.
كما هو معلوم أنّ التعجب أسلوب من أساليب العربية الإفصاحية التأثرية يلجأ إليها المتكلم إذا انفعل أو أصابته دهشة وحيرة غيره يقول أبو حيان "هو التأثر الحاصل للنفس عند الاستطلاع على أمر خارج عن المعهود للمتأثر"⁽⁸⁵⁾.

وللتعجب صيغتان قياسيتان هما:

1- ما أفعله: ما أحسن زيدا.

2- أفعل به: أحسن بزيد.

وهذه الثانية هي التي تحدث عنها ابن القوّاس في النص السابق.

اختلف النحويون في صيغة (أفعل به)، فقد قالوا بفعلية هذه الصيغة، ولكنهم اختلفوا في دلالة هذا الفعل. فالبصريون يرون أنّ لفظها أمر ومعناه الخبر⁽⁸⁶⁾. وكانت لهم في ذلك حجج لا يتسع المقام لذكرها⁽⁸⁷⁾.

وقد رأوا أنّ الهمزة التي نقلته لمعنى التعجب أحدثت فيه هذا التوجيه الدلالي "فكذلك لما أراد التعجب من الكرم والحسن نقلوه إلى أكرم وأحسن تعجبوا منه بصيغة الأمر فقال: أكرم، وأحسن، اللفظ لفظ الأمر في قطع همزته وإسكان آخره ومعناه الخبر، فالنقل هنا نظير النقل في ما أكرم زيدا، ألا ترى أنّك ما عديته بالهمزة إلا بعد أنّ نقلته إلى أفعل التي معناها المبالغة؛ لأنّ التعجب لا يكون إلا فيما قد ثبت واستقر حتى فاق أشكاله وخرج عن العادة" (88).

وذهب فريق آخر من النحاة إلى أنّ (أفعل به) فعل أمر حقيقة، ونسب ذلك إلى الأخفش والزجاج

والزمخشري. وقد كان لهذا الفريق من النحاة حججه التي لا يتسع المقام لتفصيلها (89).

ويمكن أن نقول إضافة إلى ما رآه ابن القوّاس من أثر الدلالة في تراكيب (أحسن بخالد) حين ربطه

بتأكيد الأمر والمبالغة فيه؛ أنّ هناك مباني وعناصر أسهمت في دلالة هذا التركيب وهي:

ترتيب مباني التركيب على هذه الصورة:

فعل التعجب + فاعله (المسند إليه) + الحركة الإعرابية + الترتيب (حفظ الرتبة لكل عنصر في مكانه) = الفائدة

كلها تتضافر لتحقيق الوصول للغاية الدلالية وهي مراد المتكلم "نلاحظ أنّ المسند إليه هو المتعجب منه (خالد)

مع الفعل المسند (أحسن) يشير إلى مفهوم الفائدة الذي هو أهم ميزة في الإسناد" (90).

11- المنادى (غرضه، حذف حرف النداء):

يقول ابن القوّاس "لأن الغرض من النداء التنبيه بالصوت، وتحريك المدعو للقبول لا الإخبار. قيل لما

كان المنادى مخاطباً مشاهدًا جاز حذفه (حرف النداء) عند وجود قرينة دالة عليه؛ لأنّ حذفه لا يخل بالمعنى..." (91).

ذكر ابن القوّاس في هذا النص الغرض من النداء، وحذف حرف النداء. ذكر سيبويه أن النداء تنبيه،

"في باب الحروف التي ينبه بها المدعو" (92). ويرى ابن السراج أن أصل النداء "تنبيه المدعو ليقبل عليك" (93).

وقد فصل الفاكهي تعريف النداء وغرضه "الاسم المنادى: المطلوب إقباله غالباً أي توجهه إليك بوجهه

أو بقلبه، كما إذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه حقيقة: كيازيد، أو حكما كياء سماء، ويا أرض، ويا جبال، فإنّها نزلت

أولاً منزلة من له صلاحية النداء، ثم أدخل عليها حرف النداء، وقصد نداؤهما، فهي في حكم من يطلب إقباله.

بحرف من أحرف النداء، وهي: ياء، وأيا وهيا، وأي، والهمزة "تائب" في العمل "مناب" ما حذف وجوباً، وهو أذعو

أو أنادي، للتخفيف والدلالة على الإنشاء، إذ لو أظهر لتوهم الخطاب" (94).

وقد ذهب النحاة إلى أن النداء جملة إنشائية يقصد بها تنبيه المخاطب، ولا تقبل التصديق والتكذيب (95).

أمّا الجزء الثاني من كلام ابن القوّاس، فقد ذكر فيه الغرض من حذف حرف النداء.

ذهب النحاة إلى أنه يجوز حذف النداء لدلالة المنادى عليه "اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة

المنادى عليه"⁽⁹⁶⁾. فحذفه من المنادى العلم لدلالة الإقبال عليه نحو قوله [يوسف أعرض عن هذا]⁽⁹⁷⁾ وهذا الحذف يكون مع بقاء معناه مراداً، لأنّ المحذوف معلوم"⁽⁹⁸⁾.

وقد ربط الإمام الشاطبي ما بين المقام والمقال في هذا الحذف" وفي القرآن [يوسف أعرض عن هذا]

⁽⁹⁹⁾ [رب احكم بالحق] ⁽¹⁰⁰⁾ [ربنا اغفر لنا] ⁽¹⁰¹⁾ وما أشبه بذلك. ووجه الحذف ظاهر، وهو العلم بالمحذوف، مع كون المنادى - وإن بُعد - قد جعل بمنزلة من هو بالحضرة، مقبل على من يناديه، لا شاغل له عنه، فكان ترك التصويت به تركاً لما ينوب منابه، وهو القصد والإقبال، لأنه كاف بالنسبة إلى المقبل الحاضر"⁽¹⁰²⁾.

ولم يكن معربو القرآن بعيدين عن الاهتمام بالغرض من حذف حرف النداء"⁽¹⁰³⁾

وقد اهتم الباحثون المعاصرون بهذا المبحث الدلالي من النداء، وبينوا الأغراض التي ترتبط بهذا الحذف

منها:

1- الحذف للعجلة والإسراع.

2- الحذف للإيجاز والاختصار.

3- الحذف لقرب المنادى من المنادي.

ومن الحذف للاختصار قوله تعالى: [يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك] يوسف: 29 فقد أرادوا ستر

المسألة والكف عن الخوض فيها، فقالوا ذلك بأخصر طريق حتى أنهم لم يذكروا حرف النداء، فحذف حرف النداء، تمشياً مع هذا الاختصار والتستر"⁽¹⁰⁴⁾.

إذاً لم يكن ابن القوّاس بعيداً عما جاء عند النحاة السابقين عليه في الاعتداد بمقصد المتكلم وغرضه في

حذف حرف النداء مع وجود ما يدل عليه من سياق الكلام على المحذوف"⁽¹⁰⁵⁾. ففي رأيه اجتماع عناصر هامة في بناء التركيب:

الأول الحركة الإعرابية، والثاني عنصر الحذف الذي يعد في دلالاته شريكاً للحركة الإعرابية في الدلالة

على المعنى، والثالث سياق الحال (أو مقام الكلام) كلها تتضافر في توضيح دلالة التركيب، وهو ما نجد صداه عند الإمام الصيمري.

"واعلم أنّ المنادى إذا كان قريباً منك، ولم تحتج في ندائه إلى مدّ الصوت جاز أن تحذف حرف النداء، فتقول: زيدُ أقبِل، وغلّامَ عبدِالله تعال، قال الله عزوجل: [يوسف أعرض عن هذا] وقال الشميذر الحارثي:

بني عمّا لا تذكروا الشعرَ بعدّما دَفَنْتُمْ بصحراء العميرِ القوافيا"⁽¹⁰⁶⁾

12- الاختصاص:

يقول ابن القوّاس: "إجراء مفهوم النداء، ضرورة تركّب حقيقته منه، من تنبيه المدعو به ليخاطبه من هنا،

وهو أعم من النداء مطلقاً، وقد يجرد الاختصاص من لفظ التنبيه وطلب الإقبال لأمر ما، فلا يكون نداء حقيقة.

- أما الأول فيكون إما للمتكلم كقوله: نحن العرب أقرى للثُّل... والعرب منصوب بفعل مقدر واجب الإضمار، كأنه قال: أعني وأخص، وأما المخاطب كقولهم: بك الله نرجو الفضل... واعلم: أن المنصوب على الاختصاص والمدح لا يجوز إظهار الفعل الناصب له⁽¹⁰⁷⁾.
- عرض ابن القوّاس في هذا النصّ مبحثاً هاماً من أساليب النحو العربي وهو الاختصاص، فبيّن فيه علاقته بالنداء، ثم ذكر صور التراكيب العربية التي يأتي عليها هذا الباب وعلاقة ذلك بالمقاصد والأغراض، وفي آخر النصّ حاول أن يربط ما بين المنصوب على الاختصاص والمدح.
- ربط سيبويه ما بين بابي النداء والاختصاص، وقد ذكر عنوان باب الاختصاص بما يوحي أنه النداء: "هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له" ويقول: فالاختصاص أجرى على وفي النداء "ويقول: هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء. فيجئ لفظه على موضع النداء نصباً لأنّ الموضع نصب ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء.
- وذلك كقولك: إنّنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال، أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله... وقال: نحن العرب أقرى الناس لضيف، فإنما دخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: يا العرب، وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء أيّ وحدها، فجرى مجراه في النداء⁽¹⁰⁸⁾. وتبعه النحويون في ذلك⁽¹⁰⁹⁾.
- وقد أجمع النحاة على المشاكلة الشكلية بين البابين في المعنى⁽¹¹⁰⁾. وهو ما أشار إليه الرضي: "إنما من باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين"
- ولعلّ ما جاء عند سيبويه ومن تبعه النحاة يمكن رده وفق الآتي:
- 1- هناك خلاف ما بين بابي النداء والاختصاص في الدلالة. فالنداء تنبيه طلبي بينما الاختصاص أسلوب إفصاحي إخباري فنحو: أنا - الجُنْدِي - أحمي وطني، تختلف دلالة عن أيها الجندي احم وطنك.
 - 2- أنّ الاختصاص ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً، بخلاف المنادى⁽¹¹¹⁾.
 - 3- أنّ الاختصاص لا يقع أول الكلام، فيقع وسطه وآخره⁽¹¹²⁾ نحو (نحن - العرب - تكرم الضيف - اللهم اغفر لنا أيتها العصابة).
 - 4- اختلف النحاة في ضمه (أيّ) فهي النداء مبينة أما أي في الاختصاص فمختلف فيها⁽¹¹³⁾.

أما التراكيب التي يرد عليها أسلوب الاختصاص كما ذكر ابن القوّاس:

نحو "نحن العرب أقرى... فيمكن أن نوجزها وفق الآتي:

كما هو معلوم فقد ارتبط الاختصاص بمقاصد المتكلم وغرضه، فالفخر والتواضع، وزيادة البيان باعث له للتعبير عما في نفسه وهذا ما رآه أبو حيان وغيره من النحاة: "الباعث على الاختصاص فخر أو تواضع، أو زيادة بيان" (114).

ومن يقف على كتب النحو يجد الاختصاص قد سار وفق الصور التركيبية الآتية:

1- ضمير المتكلم مبتدأ + المتخص (منصوب) + جملة فعلية خبر المبتدأ نحو: إنا، نحن + العُرب + نكرم الضيف.

2- ضمير المتكلم + المختص (منصوب) + اسم (خبر) نحو: نحن - آل فلان - كرماء.

3- ضمير المتكلم مبتدأ + جملة فعلية + أيّ وأيّة عائدان على الضمير نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل.

4- ضمير المخاطب + المختص (منصوب) + جملة فعلية نحو: بك الله نرجو الفضل.

5- اللهم + جملة فعلية + المختص نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

6- ضمير المتكلم + علم مختص منصوب + جملة فعلية نحو: بنا - تميماً - يكشف الضباب (115).

هذا ما يخص تراكيب مبحث الاختصاص، وقد ذكر بعضها ابن القوّاس.

وقد كان للباحثين المعاصرين نظره إلى أسلوب الاختصاص، ولما كانت آراؤهم في جلها تنصب على

استبعاد فكرة العامل، والتركيز على عناصر أخرى ساهمت في إبراز هذا الأسلوب عند العرب (116).

وقد وقفت على دراسة لأحد الباحثين حاول فيها أن يربط ما بين بابي الاختصاص والبدل شكلاً ووظيفة

لغاية معنوية يريد بها المتكلم وهو البيان... "ونلاحظ أنّه يكفي في تحليل الاسم المختص أنه منصوب على

الاختصاص والبيان بدون نكر الفعل المحذوف (أخص أو أعني) فقرينة البيان تكفي في توضيح ذلك الاسم كما

كانت كافية في توضيح وظيفة الاسم البدل" (117).

والذي يظهر أن أسلوب الاختصاص يمكن أن يعالج وفق الآتي:

ذكرنا في بداية الحديث عن المقاصد عن ابن القوّاس أنّ الإسناد هو الأساس في بناء الجملة العربية

لتكوّن مسنداً ومسند إليه يحصل منهما الفائدة التي يحسن السكوت عليها؛ فحين نقول: نحن نكرم الضيف، أنا

مكرم الضيف، فقد تحقق ركني الإسناد والإفادة ولكن حين يتحول التركيب، ونقول:

نحن - العُرب - نكرم الضيف؛ فقد أضفنا للتركيب كلمة (العرب) ارتبط بها عدد من القرائن التي تضافرت وهي:

1- الترتيب 2- الحركة الإعرابية

3- السياق 4- القصد والغرض، وحققت معنى (الاختصاص).

"يؤدي تركيب جملة الاختصاص بترتيب ثابت في مباينة الصرفية، دلالة وتتضافر مع الحركة الإعرابية

والتنظيم في أداء المعنى الذي يقصد المتكلم التعبير عنه، وفقاً للغرض الذي يود بيانه أو الإفصاح عنه. فيقدم

الضمير في جملة الاختصاص على المختص، ثم تتلوها تنمة الجملة التي بها يتعين موضع اختصاص الفخر أو التعظيم أو البيان" (118).

وعليه فإنه يمكن أن نربط ما جاء عند ابن القوَّاس في أن النصب على المدح يحمل على الاختصاص لبيان الدور الذي تقوم به الحركة الإعرابية وقصد المتكلم نحو: مررت به المسكين، "حمالة الحطب" ومررت به البائس المسكين، ولعل سيبويه (119). وغيره من النحاة قد لمسوا دور الحركة الإعرابية، والسياق، والمتكلم في التعبير بمثل هذه التراكيب، يقول ابن يعيش: "وسائر التعظيم والشم يكون للحاضر والغائب، وهذا الضرب من الاختصاص يراد تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم والشم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وإنما المراد المدح أو الذم، فمن ذلك "الحمد لله الحميد، والملك لله أهل الملك" وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره، وتقول "أتاني زيد الخبيث الفاسق" ومنه قراءة "وامرأته حمالة الحطب" بالنصب على الذم والشم" (120).

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى الدور الذي يحدثه (القطع) وهو مصطلح كوفي في توجيه المعنى وبيان قصد المتكلم فمخالفة الحركة الإعرابية على هذه الكلمات مع أن حقها أن تؤدي نحوياً إما الخبرية أو التبعية: "لكن المعنى الجديد مع القطع والحركة الإعرابية النصب ودور المتكلم أعطى هذه التراكيب هذا البعد والغرض" ونرى أنها منصوبة على القطع كما يقول الكوفيون، ونعني بالقطع هنا أفراد هذه الكلمة بحركة إعرابية ذات بعد دلالي ينقل الدلالة من دائرتها إلى دائرة دلالية أخرى" (121).

13- حروف المعاني (قد):

يقول ابن القوَّاس "قد: إما أن تدخل على الماضي أو على المضارع، فإن دخلت على الماضي كانت للتقريب والتوقع. أما التقريب فمعناه أن زمن وجود الفعل قريب من الحال نحو: قد قام زيد، وقد قامت الصلاة، ولولا قد لما حصل هذا المعنى. ولذلك اشترطوا دخولها على الماضي إذا وقع حالاً. فإن لم يكن الفعل قريباً من الحال لم تدخل عليه قد. وأما التوقع فهو الانتظار، لأنك إنما تخبر بالخبر الذي تدخل عليه لمن قد يتوقعه كقولك: قد جاء زيد لمن تتوقع مجيئه. ومنه قد قامت الصلاة، لأن المصلين يتوقعون قيامها وينتظرون. وإن دخلت على المضارع كانت للتقليل كزُب مع الأسماء. ومن أمثالهم: إن الكذوب قد يصدق، وإن الجواد قد يعثر. وقد تكون معه للتحقيق. وفي التنزيل [قد يعلم ما أنتم عليه] (122).

[قد نرى تقلب وجهك في السماء] (123). فالأكثر أنها فيها للتحقيق كأنهم نقلوها من معنى التقليل إلى التحقيق كما فعلوا ذلك في رُب وقال في الكتاب هي في قوله تعالى [قد نرى تقلب وجهك في السماء] للتكثير كالتي في قول الشاعر:

قد أتركَّ القرنَ مُصْفراً أَناملُهُ..... (124)

إنّ الإنسان لا يمدح نفسه بما قيل عنه⁽¹²⁵⁾

ذكر ابن القوّاس في هذا النص (قد) حرفاً من حروف المعاني، وقيّمته الدلالية والوظيفية في التراكيب الجمالية. فكما هو معلوم أنّ معاني الحروف مفيدة في قصدتها إلى فهم النص، وهذه الإفادة واضحة من خلال العلاقة الإضافية الرابطة بين (حرف + معنى)⁽¹²⁶⁾. فالزجاجي قد نظر لدلالة (قد) مع الفعل؛ لأنها قد صارت جزءاً منه بعد التركيب "ومعناه التوقع، إذا دخلت على الماضي قربته من الحال، وذلك قولك: قد جاء، ولهذا حسن أن يقع الماضي في موقع الحال: تقول رأيتك وقد قام زيد، أي في هذا الحال. وقد تحذف وهي منوية، فمن ذلك قوله "أنؤمن لك واتبعك الأزدلون" [127]. وكذلك قوله [أو جاءوكم حصرت صدورهم]⁽¹²⁸⁾.

أي قد حصرت يدل على ذلك قراءة بعضهم [أو جاءوكم حصرة صدورهم] وإذا دخلت على المستقبل دلّت على التوقع والتقليل كقولك: قد يفعل، وقد يخرج. أي ذلك قليل منه⁽¹²⁹⁾. وقد رتب ابن هشام معاني (قد)، فما جاء عنده له علاقة بما ذكر ابن القوّاس وزاد عليه "قلها خمسة معان" نأخذ منها:

- 1- التوقع، وذلك مع المضارع واضح كقولك: قد يقدم الغائب اليوم "إذا كنت تتوقع قدومه.
- 2- تقريب الماضي من الحال تقول: "قام زيد" فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد. ويرى ابن هشام أن قد إذا اختصت بالتقريب أفادت: أنها لا تدخل على الأفعال الجامدة: ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل.
- 3- التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو "قد يصدق الكذوب" وقد يوجد البخيل" وتقليل متعلقة نحو قوله تعالى (قد يعلم الله ما أنتم عليه)⁽¹³⁰⁾. أي ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه.
- 4- التحقيق نحو [قد أفلح من زكاها]⁽¹³¹⁾.

وما قاله ابن القوّاس ومن سبقه وجاء بعده من النحاة، يعطي التراكيب بعداً دلاليّاً بعد دخول حرف المعنى (قد) فبعد ائتلافه مع سياقة النحوي يكمن الارتباط الذي يهمننا منه الاستعمال القسدي الموجه للغرض الذي يريده المتكلم، ولعل الأصوليين مثل النحاة قد اهتموا بالمقاصد والأغراض، فالذي تحتاجه التراكيب وتهتم به بالمقام يتعين دلالاتها بالقصد، فالمعنى المراد يفيد اللفظ (قد) يشير إليه اللفظ ويحققه ويرتبط بالسياق حسب الوظيفة التي يؤديها له (قد) مع الموقعية التي يكتسبها، وهذه الموقعية هي التي ينبنى عليها الكلام أو الخطاب⁽¹³²⁾ ولعل هذا ما نجد صداه عند ابن الحاجب "ويسمى حرف تحقيق كل ذلك باعتبار معناه، وهو يفيد ذلك، فأما معنى التقريب فيه فهو أنك إذا قلت: قد قام زيد كان دالاً على أن قيامه قريب من إخبارك، بخلاف قولك: قام زيد فإنه ليس فيه هذه الدلالة مستفادة من قد، ومن ثم اشترطت في الماضي إذا وقع حالاً لفظاً أو تقديرًا كقولك: جاء وقد ضرب غلامه، ولو قلت: جاء زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز؛ لأن

الماضي لا يصلح أن يكون حالاً لتضادهما في المعنى ... وأما كونها للتوكيد فلما ذكره سيبويه من أنه جواب لقولك: هل فعل ولمّا يفعل؟ وفيهما معنى التوكيد، فإذا كان جواب المؤكد كان توكيداً، وأما كونها بمعنى التوقع فلما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، ومعنى ذلك أنك إنما تجيز بذلك من ينتظر الإخبار به ظنك، أو علمك ومنه قولهم: قد قامت الصلاة، ولذلك قال لا بد فيه من معنى التوقع، وهذا كله إذا دخل على الماضي؛ فأما إذا دخل على المضارع فهو التقليل قد استعملت للتحقيق كقوله تعالى [ربما يود] الحجر: 2 وقوله [قد يعلم الله] النور: 63 (133).

الخاتمة

- 1- أسهم علماء النحو منذ نشأته في بيان المقاصد والأغراض التي من أجلها بنوا هذا العلم فمنذ أن ظهر القرآن الكريم، وعلماء العربية يبحثون فيه بدءاً من ضبط الحركة الإعرابية لمعرفة أداء أهم مقصد وهو المعنى؛ فبرز أبو الأسود الدؤلي بعمله في نقط حروف المصحف بالحركات الثلاثة الضمة والفتحة والكسرة التي كانت البداية البسيطة لفهم دلالة آيات الذكر الحكيم.
- 2- تواصلت سلسلة علماء النحو في تاريخ حضارة هذه الأمة؛ فابن أبي إسحاق، ويونس بن حبيب، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم من النحاة بنوا فهمهم النحوي على الاهتمام بمقاصد العرب في كلامها؛ فحاولوا أن يقيموا توجيهاتهم النحوية مستندين إلى ما جاء عند العرب، ولهم في ذلك محاولات هادفة، ومحاورات لعدد من الشعراء حاولوا أن يصبوا خروجهم عن معاني كلام العرب ومقتضاه. وتتواصل سلسلة اهتمام علماء النحو بمقاصده ومعانيه وبرز الخليل أحمد علماً بإرسائه نظرية العامل وما ارتبط به من الإعراب التي تعد جزءاً مهماً في فهم مقاصد العرب والتفريق بين معاني كلامها في توظيف هذه النظرية إلى أن استقرت آراؤه في كتاب تلميذه سيبويه "الكتاب" الذي وإن تكلم عن نظرية العامل والإعراب، وما صاحبهما من تعليل، وتأويل فقد اهتم بمقاصد وأغراض الكلام من تقديم، وحذف، وتخصيص وتوسع وزيادة سياق الحال مع ربطها بمقاصد العرب في كلامها ومخاطبتها فكان هذا الكتاب بمثابة الأساس التي سارت منه كتب التفكير اللساني عند العرب لفهم مقاصد وأغراض النحو.
- 3- قد يفهم أنه بمجرد ذكر المقاصد النحوية يتبادر إلى الذهن أنها مرتبطة بالنحو، ولكن بعد الوقوف على كثير من المصادر والمراجع وجدنا أن فهم كلام العرب ومقاصدهم قد شغل تفكير كثير من علماء السلف الصالح:
- أ- **فالبلاغيون** قد أولوا هذه المقاصد عناية كبيرة بدءاً من أهمية فصاحة كلام العرب وصولاً إلى تكوين الجمل؛ فيبرز عدد من البلاغيين استطاعوا أن يقدموا نظرية متكاملة في فهم معاني كلام العرب. لعل من أبرزهم الإمام الجرجاني في دلائل الإعجاز الذي استطاع أن يحقق مقاصد النحو بربطها بنظرية النظم التي استفاد منها مما جاء عند سيبويه؛ فاستطاع أن يقيم ما يعرف (بالنحو الدلالي) فوسع دائرة المقاصد وميز بينها بذكر كثير من الفروق والوجوه فقدم نظرات هامة عن أغراض شتى (التقديم والتأخير، والحذف، والوصل والفصل مع الاهتمام بنفسية المتكلم...)
- ب- **أمّا أصحاب أصول الفقه** فقد استفادوا مما جاء عند النحاة واستطاعوا أن يقدموا دراسات جادة عن المقاصد النحوية وربطها بالقرآن والسنة وكلام العرب، ومن يقف على الرسالة للشافعي أو المحصول للرازي أو الموافقات للشاطبي يرى أنّ معرفة معاني النحو ضرورية للباحث في علوم الشريعة وبخاصة في بيان الفروق بين كثير من التراكيب وبخاصة في مباحث الاستثناء وحروف المعاني.

ج- لم يغب الاهتمام بالمقاصد النحوية عن تفكير المفسرين ومعربي القرآن ومعلوم أن معظم مفسري القرآن ومعريه جلهم من النحاة فجاءت المقاصد النحوية في كثير من التوجيهات النحوية لكثير من آيات الذكر الحكيم. فنجد للكلمة أكثر من أربعة أوجه (تمييز، أو مفعول لأجله أو حال أو مفعول مطلق) وكل توجيه يرتبط بمقصد معين لفهم المكنون الدلالي للآيات.

4- لم يكتف علماء النحو على امتداد تاريخه ومؤلفاته أن يقف على الحركة الإعرابية، فكما هو معروف أن الحركة الإعرابية جزء أصيل في بناء منظومة النحو، ولم تكن يوماً قاصرة عن أداء المعاني للتركيب الجمالية؛ فقد ارتبطت الحركات الإعرابية أصلية وفرعية بأبواب النحو ومباحثه، ولكن هناك عناصر تساند هذه الحركات وتعطي البعد الدلالي العميق للتركيب وتوفي بمقاصد وأغراض المتكلم، فالتقديم والترتيب، وسياق الحال، والتنغيم، وفحوى الخطاب، وقصد المتكلم من الحذف والزيادة لم تكن إلا وهو يقصد بها ما يختلج نفسه من تلك المعاني، فأى تصرف في اللغة وتراكيبها لا يجوز أن يكون تحكيمياً، بل ينبغي أن يكون لمقصد وغرض يدعو إليه المتكلم أو لمعنى يحمل كلامه عليه.

وبذا نكون قد حققنا مفهوم النحو بشكل واسع، لا يجوز الاقتصار فيه على التركيب بمفهومها الشكلي مع عدم العناية بالجوانب المعنوية (المقالية، والحالية)، فالأصل أن يحرص من يقف على جهود نحاة العربية أن تتضافر عنده جوانب الدرس النحوي كلها، ليقدم درساً نحوياً يقدم تحليلاً وظيفياً لإشكال الكلام العربي.

5- حينما وقف الباحث على كتاب "شرح ألفية ابن معطي" لابن القواس الموصلية ظن أنه سيقف مع نحوي من نحاة القرن السابع الذين امتلأت كتبهم بالتقارير وبكثرة الحواشي والتعاليل النحوية كما صوّرت كتب النحو في تلك الفترة، ولكن بعد الوقوف عن قرب مع هذا السّفر النفيس من كتب النحو، تغيرت نظرة الباحث، ووجد نفسه أمام نحوي استطاع أن يربط بين التركيب النحوية ومقاصد المتكلمين مع عناية واهتمام بالحركة الإعرابية وتوجيهها وفق ما يريد المتكلم، فأخذت منه نماذج وحاولت أن أفهم معها وأربطها بما جاء عند النحاة السابقين واللاحقين؛ فوجدت أنه وإن استفاد مما جاء عند سابقيه إلا أن بروز شخصيته في توجيه التركيب كان واضحاً، فحظيت المقاصد والأغراض بمكانة هامة من تفكيره النحوي.

6- إن كثيراً مما يرد في الدراسات اللغوية المعاصرة، نجده مذكوراً في مؤلفات علماء السلف؛ فالعناية بعناصر الترابط النصي وسياق الحال قد وردت منثورة في مؤلفاتهم فأشاروا إليها ودخلت ضمن إطار النظرية النحوية واللغوية عند العرب.

إن منظومة الفكر اللساني العربي قد قامت مترابطة متداخلة فيما بينها، فالنحوي يؤسس لنظرية متكاملة، صوتاً، وصرافاً، ونحواً (تركيب) فيأتي البلاغي، والأصولي، والمفسر، يشاركونه هذه النظرية، فيأخذون منها ما يناسب طبيعة علمهم ويجعلونها في صلب دراساتهم، وعليه فقد حفلت المكتبة العربية بكثير من الكتب التي تربط ما بين فكر أصحابها وبين مقاصد النظرية النحوية (فالأخصائص، ودلائل الإعجاز، ومفتاح العلوم، والكشاف،

والرسالة، والمحصول، والموافقات، والبحر المحيط في أصول الفقه، والكوكب الذي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية...) هذا بعد ذاته يجعل الباحث يرتضي المنهج الذي تتداخل فيه علوم السلف لتبني نظرية متكاملة للعلوم العربية من داخل بيئتها ومن تفكير أصحابها، لتتفتح على الدراسات المعاصرة لتأخذ منها ما يوافق طبيعتها وطرق البحث فيها.

7- إنَّ الاهتمام بالمقاصد النحوية وتوظيفها يمكن توجيهها في الميدان التعليمي والتربوي، فكثيراً ما يشكو الطلاب ودارسو النحو من الصعوبات التي تواجههم وبخاصة إذا وقفوا على التراكيب النحوية وأعرابها، ويمكن أن يستفاد من هذه المقاصد في الوقوف على هذه المشكلة، وفي الحقيقة لو أن الطلاب استوعبوا مباني التراكيب، وربطوها بالمقاصد (المعاني النحوية والإعراب) لتغلبوا على كثير من مشاكل النحو.

المصادر والمراجع

- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م
- 2- أساليب نحوية جرت مجرى المثل، الدكتورة خلود الصالح، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1426هـ.
- 3- الاستدلال في معاني الحروف، دراسة في اللغة والأصول، الدكتور أحمد كروم، دار الكتب العلمية، لبنان، 2009م.
- 4- أسرار العربية، للأندلسي، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، 1957م.
- 5- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1408هـ.
- 6- الأغراض والمقاصد في النحو العربي عند سيبويه وعبدالقاهر والرضي، للدكتور عبدالرحمن إبراهيم الهليل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1428هـ.
- 7- الأمثال العربية القديمة، دراسة نحوية، للدكتور محمد جمال صقر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ.
- 8- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحقيق الدكتور عمر سليمان الأشقر، دون تاريخ.
- 9- بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عاطف فضل، دون تاريخ.
- 10- التبيان، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.
- 11- التبصرة والتذكرة للشمسيري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1402هـ.
- 12- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
- 13- الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني، ابتسام أحمد حمدان، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1992م.

- 14- الخصائص، ابن جنى، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.
- 15- دلائل الإعجاز، الجرجاني، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني الطبعة الثانية، 1413هـ.
- 16- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دون تاريخ.
- 17- سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، الدكتور أسعد خلف العوادي ودار الحامد، الأردن، 2010م.
- 18- شرح ألفية ابن معطي، للموصلي، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.
- 19- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، مكتبة ابن تيمية، دون تاريخ.
- 20- شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق الدكتور صالح حسين العايد، جامعة الإمام، سلسلة نشر الرسائل، دون تاريخ.
- 21- شرح دلائل الإعجاز، الدكتور محمد إبراهيم شادي، دار اليقين، مصر، المنصورة، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.
- 22- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد الفيصلية مكة، دون تاريخ.
- 23- شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبه، جامعة أم القرى، مكة، 1415هـ.
- 24- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.
- 25- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- 26- فتح القدير، للشوكاني، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ.
- 27- الفكر اللغوي المعاصر، الدكتور مولاي صلاح الدين، مجلة المختبر، جامعة بسكرة، العدد 4، 2008م.
- 28- القرائن المعنوية في النحو العربي، للدكتور عبدالجبار التوامي، جامعة الجزائر، 1995م.
- 29- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، للدكتورة سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003م.

- 30- الكتاب، سيوييه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1408هـ.
- 31- كتاب معاني الحروف، للرماني، تحقيق عبدالفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- 32- الكشف، الزمخشري، ضبط مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- 33- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- 34- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م.
- 35- محاضرات في مقاصد الشريعة، الدكتور أحمد الريسوني، دار السلام، القاهرة، دون تاريخ.
- 36- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق الدكتور شريف عبدالكريم النجار، دار عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1431هـ.
- 37- المدخل إلى مقاصد القرآن، عبدالكريم حامدي، مكتبة الرشد، ط1.
- 38- معاني النحو للدكتور، فاضل صالح السامراني، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008م.
- 39- المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، للدكتور خليل عميرة، الأردن، طبعة عام 1991م.
- 40- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق الدكتور، مازن المبارك، محمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، 1985م.
- 41- المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق الدكتور عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، الطبعة الأولى، 2000م.
- 42- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
- 43- المقدمة، ابن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، دون تاريخ.
- 44- من الأنماط التحويلية في النحو العربي، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، 2006م.

- 45- من صور التحويل ووظائفه في الجملة العربية، للدكتور عبدالجبار التوامي، ندوة الكلية الجامعية، القنفذة، 1433هـ.
- 46- الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
- 47- النحو والدلالة، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
- 48- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ.

- 1- انظر، المدخل إلى مقاصد القرآن : 18 - 21
- 2- المقدمة: 624
- 3- الكتاب 1: 23 - 24
- 4- الكتاب 1: 34
- 5- سياق الحال في كتاب سيبويه : 91
- 6- الكتاب 2: 130
- 7- سياق الحال في كتابه سيبويه : 32
- 8- الكتاب 2 : 61
- 9- السابق 1 : 54
- 10- السابق 1 : 257
- 11- انظر، الخصائص 2 : 362 ، 372 ، 380 ، 382 ، 383.
- 12- انظر، شرح دلائل الإعجاز: 26 - 27
- 13- دلائل الإعجاز: 106 - 108
- 14- انظر، الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة النبطي : 54
- 15- دلائل الإعجاز: 146
- 16- شرح دلائل الإعجاز: 234
- 17- دلائل الإعجاز: 156
- 18- انظر، محاضرات في مقاصد الشريعة : 28
- 19- الكشاف 1 : 13
- 20- انظر، التبيان 1 : 28 ، 29 ، 203
- 21- الرسالة: 52 - 53
- 22- الموافقات 4: 67 - 69
- 23- شرح المقاصد الشافية 1 : 36 - 37

- 24- السابق 2: 65 - 66
- 25- شرح المقاصد الشافية 2: 72 - 73
- 26- انظر، الفكر اللغوي المعاصر : 379 - 381
- 27- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 1 : 589
- 28- انظر، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، 173 - 264، الأغراض والمقاصد في النحو العربي عند سيبويه وعبدالقاهر والرضي: 399 - 460
- * سوف نأخذ "المقاصد النحوية" من هذا الكتاب، وفق الترتيب النحوي الذي سار عليه ابن القواس.
- 29- شرح ألفية ابن معطى: 1: 184
- 30- دلائل الإعجاز: 81
- 31- انظر، شرح ألفية ابن معطى: 1 : 478، 2: 814، 2: 818.
- 32- شرح كتاب سيبويه، للرماني تحقيق، محمد إبراهيم يوسف شيبه : 138 - 139
- 33- انظر، شرح ألفية ابن معطى : 203
- 34- شرح ألفية ابن معطى: 1: 323
- 35- انظر، الإنصاف 2 : 643
- 36- الكتاب 3 : 60
- 37- انظر، الإنصاف 2 : 644
- 38- الإنصاف 2 : 645
- 39- مغني اللبيب : 203
- 40- انظر، البحر المحيط في أصول الفقه 2 : 311
- 41- شرح ألفية ابن معطى 1: 493 - 496
- 42- الكتاب 1 : 274 - 275
- 43- شرح كتاب سيبويه 2 : 172
- 44- شرح ألفية ابن معطى 1: 505
- 45- الكتاب 1 : 39 - 40
- 46- المغني في النحو 3 : 309
- 47- شرح ألفية ابن معطى 1: 526
- 48- شرح المفصل 1 : 111
- 49- انظر، المقاصد الشافية 3 : 225
- 50- قواعد النحو في ضوء نظرية النظم : 200
- 51- شرح ألفية ابن معطى 1: 536-537
- 52- الكتاب 1: 272-273
- 53- شرح المفصل 1: 113
- 54- انظر، مجمع الأمثال 2: 321 3: 277 2: 322 2: 240 3: 277
- 55- انظر، الأمثال العربية القديمة، دراسة نحوية: 168
- 56- شرح ألفية ابن معطى 1: 568
- 57- الكتاب 2 : 78-81

- 58- شرح المفصل 2: 64-65
- 59- المقاصد الشافية 4: 491
- 60- سورة مريم آية (4)
- 61- سورة القمر آية (12)
- 62- شرح ألفية ابن معطي 1: 576
- 63- شرح المفصل 2: 70
- 64- دلائل الإعجاز : 100-102
- 65- انظر , من صور التحويل ووظائفه في الجملة العربية : 13
- 66- شرح المفصل 2: 75
- 67- شرح شذور الذهب: 257
- 68- انظر , من الأنماط التحويلية في النحو العربي : 28-29
- 69- شرح ألفية ابن معطي 1: 755
- 70- اللباب في علل البناء والإعراب 1: 394
- 71- أسرار العربية : 283
- 72- علل النحو , ابن الوراق: 385
- 73- شرح الحدود النحوية : 377
- 74- انظر , في النحو العربي نقد وبناء: 243-244
- 75- انظر , القرائن المعنوية في النحو العربي: 277
- 76- شرح ألفية ابن معطي 2: 867
- 77- الكتاب 2: 153
- 78- انظر التذييل والتكميل 4: 210-221
- 79- شرح الرضي 4: 201
- 80- المقاصد الشافية 2: 197
- 81- انظر التذييل والتكميل 4: 221
- 82- صدره: سرأة بني أبي بكر تساموا
- 83- انظر التذييل والتكميل 4: 211
- 84- شرح ألفية ابن معطي 2: 958-959
- 85- انظر التذييل والتكميل 10: 175
- 86- انظر السابق 4: 210-221
- 87- انظر , شرح المفصل 7: 147-148
- 88- انظر , شرح المفصل 7: 148
- 89- انظر , شرح المفصل 7: 147, التذييل والتكميل: 10: 186, الهمع 5: 58
- 90- انظر , القرائن المعنوية في النحو العربي: 63
- 91- شرح ألفية ابن معطي 2: 1040-1041
- 92- الكتاب 2: 229
- 93- الأصول 10: 329

- 94- شرح الحدود النحوية : 346-347
- 95- انظر , اللباب في علل البناء والإعراب 1: 328, المحصول في شرح الفصول: 663
- 96- انظر , شرح المفصل 2: 24
- 97- سورة يوسف آية (29) , انظر شرح جمل الزجاجي 2: 88
- 98- انظر , المقاصد الشافية 5: 240
- 99- سورة يوسف آية (29)
- 100- سورة الأنبياء آية (112)
- 101- سورة الحديد آية (10)
- 102- انظر , المقاصد الشافية 5: 244-245
- 103- انظر , البحر المحيط 2: 308, فتح القدير 1: 418
- 104- انظر , معاني النحو (الدكتور صالح السامرائي) 4: 280-278
- 105- انظر , قواعد النحو في ضوء نظرية النظم: 347
- 106- التبصرة والتذكرة 1: 357
- 107- شرح ألفية ابن معطي 2: 1084-1085
- 108- الكتاب 2: 231-234
- 109- انظر , شرح المفصل 2: 17
- 110- انظر , أساليب نحوية جرت مجرى المثل: 268
- 111- انظر , شرح الرضي 1: 431
- 112- انظر , أساليب نحوية جرت مجرى المثل: 273
- 113- الارتشاف 5: 2247
- 114- السابق 5: 2247
- 115- الكتاب 2: 236, انظر , بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب: 67
- 116- انظر , أساليب نحوية جرت مجرى المثل : 305-346
- 117- انظر , القرائن المعنوية في النحو العربي: 186
- 118- انظر , أساليب نحوية جرت مجرى المثل: 289
- 119- الكتاب 2: 66, 75, 76
- 120- شرح المفصل 2: 19
- 121- المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب: 224
- 122- النور: 64
- 123- البقرة: 144
- 124- عجزه: كأن أثوابه سجت بفرصاد, انظر الكتاب 4: 224
- 125- شرح ألفية ابن معطي 2: 1132
- 126- انظر , الاستدلال في معاني الحروف : 49
- 127- الشعراء: 111
- 128- النساء: 90
- 129- كتاب معاني الحروف: 98-99

130- النور : 64

131- مغني اللبيب : 231-227

132- انظر , الاستدلال في معاني الحروف :49-50

133- الإيضاح في شرح المفصل 2: 235-236